

## تسويق النفط العراقي- آليات التعاقد وممكنات التحفيز

أ.د. عاطف لافي مرزوك

الباحث زمن راوي سلطان

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

### المقدمة:

إن عملية تسويق النفط تعتبر عملية مكملة للصناعة النفطية ، فلا جدوى من زيادة انتاج النفط في ظل عدم القدرة على تسويقه ، وفي بلد مثل العراق يتسم اقتصاده بالطبيعة الربعية واعتماده بشكل كبير على الايرادات النفطية لغرض تسديد التزاماته المالية سواء في مجال التنمية او مستحقات ديونه والفوائد المترتبة عليها ، تكون لعملية تسويق النفط اهمية اكبر .

وما يلاحظ ان انتاج النفط العراقي دون المستوى المطلوب اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار كمية الاحتياطي الذي يمتلكه ، ومن وجهة نظر اخرى يلاحظ ان زيادة الانتاج تعتمد على ما تقرره السوق النفطية من طلب على النفط الخام ، فضلاً عن تأثير الاسعار في كمية استهلاك مصادر الطاقة ، ناهيك عن تأثير التطور التكنولوجي في تحديد كمية الاستهلاك لجميع مصادر الطاقة بشكل عام والنفط الخام بشكل خاص .

وفي ظل تلك المتغيرات يقدم الباحث مجموعة من الممكنات المحفزة على زيادة انتاج النفط العراقي لغرض التوسع في تسويقه .

### مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في ان عدم القدرة على زيادة انتاج النفط العراقي اصبحت عقبة امام القدرة على تسويقه ، حيث ان البلدان المستهلكة للنفط تحاول دائماً الحصول على النفط من البلدان النفطية التي تمتاز بمرونة عالية على زيادة انتاجها لغرض رفع معدل امن الطاقة لديها .

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في ان القدرة على تسويق النفط العراقي ترتبط بالقدرة عل زيادة الانتاج النفطي، فضلاً عن ان حجم التصدير يعطي مؤشر مهم عن اهمية العراق في السوق النفطية مما يجعله دولة نفطية ذات تأثير كبير على السوق النفطية.

اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من خلال ما يلي

١- بيان الاهمية التي يشغلها النفط في الاقتصاد العراقي من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

٢- بيان كيفية التعاقد على شراء النفط العراقي.

٣- بيان الالية التي يتم اتباعها لتسعير النفط العراقي.

٤- بيان الاهمية التي يشغلها النفط العراقي في السوق النفطية من خلال بيان قدرته على سد الطلب العالمي على النفط الخام.

٥- بيان الممكّنات التي من خلالها تستطيع الحكومة العراقية زيادة انتاجها النفطي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى

١- معرفة دور النفط في تنمية الاقتصاد العراقي.

٢- بيان الكيفية التي يتم من خلالها بيع النفط العراقي.

٣- التعرف على الاسس المعتمدة في عملية تسعير النفط العراقي.

٤- وضع الحلول اللازمة لزيادة انتاج النفط العراقي.

اسلوب البحث:

من اجل الوصول الى اهداف البحث تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي للمعلومات ، فضلاً عن تحليل البيانات واستقرائها لإظهار ما توصل اليه البحث من نتائج.  
خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الرؤية التتموية للقطاع النفطي العراقي من خلال معرفة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، اما المبحث الثاني فقد تناول تسويق النفط العراقي ومعرفة آليات التعاقد والتسعير، اما المبحث الثالث فقد تناول ممكنات التحفيز.

### المبحث الاول: قطاع النفط في العراق (رؤية تنموية):

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي:

يحتل القطاع النفطي اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي منذ العام ١٩٥٠ حيث اصبحت له حصة الاسد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وقربت ايراداته من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي اكثر من ٩٠% من الايرادات العامة<sup>(١)</sup>

بعد عام ٢٠٠٣ تعرضت البنية التحتية وجميع القطاعات الاقتصادية للدمار ورافق ذلك حدوث عمليات السرقة والنهب والتي طالت اغلب المصانع والمعامل والمؤسسات الحكومية مما ادى إلى تراجع انتاج أغلب القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى توقف التجارة الخارجية للعراق خلال فترة الحرب مما جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٣ يكون سالباً مقارنةً بعام ٢٠٠٢ وبعد ما تم رفع الحصار الاقتصادي بدأ الاقتصاد العراقي يعيد نشاطه ولكن معتمداً على القطاع النفطي، ومع تزايد الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع أسعار النفط بدأت اهمية القطاع النفطي بالتزايد، فقد نمت في عام ٢٠٠٤ بمعدل (٥١,٤%) كما يبينها الجدول (١) حيث نلاحظ في هذا الجدول ان النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي انما يرجع بصورة رئيسية إلى ارتفاع قيمة القطاع النفطي الناجمة عن زيادة الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى كما نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين

الناتج طيلة مدة الدراسة وهذا ما يعزز الصفة الربعية للاقتصاد العراقي واعتماده على النفط فنلاحظ ان كل ارتفاع في انتاج النفط او زيادة في أسعاره تنعكس بشكل إيجابي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس صحيح، وبشكل أكثر دقة فان انخفاض أسعار النفط كان اثره اكبر وهذا ما نلاحظه عندما انخفضت أسعار النفط من (٩٤) دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٨ إلى (٦١) دولاراً عام ٢٠٠٩، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (١٥٥٩٨٢٢٠٠) مليون دينار إلى (١٣١٦٣٢٢١٠) لنفس الاعوام حيث كان معدل النمو سالباً ويقدر (١٥,٦%) كما انخفضت قيمة القطاع النفطي من (٨٧٣٥٠٠٣٢) مليون دينار إلى (٥٦٥٦٣٧٧١,٦) مليون دينار بمعدل نمو سالب قدره (٩,٣%) لنفس الأعوام. يتضح ان هناك علاقة واضحة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات اسعار النفط فاضحي الاول تبعاً للثاني ومن المؤكد ان ما يكمن استنتاجه في مثل هذه الحالة هو ببساطة ربعية الاقتصاد برتمته للنفط المرتبط وتغيرات الاسعار العالمية ، وهذا ما يضح قيداً تنموياً مرجعه تلك الربعية التي تأصلت في منهج الاقتصاد العراقي ذاته.

وبعد ارتفاع أسعار النفط بعد العام ٢٠١٠ وتجاوزه حاجز (١٠٠) دولاراً للبرميل نلاحظ ارتفاع قيمة كل من الناتج المحلي الاجمالي والقطاع النفطي ايضاً، أما في العام ٢٠١٤ نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من (٢٧٤٧٤٥٨٧٥) مليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (٢٥٩٨٣٠٧٦٥,٨) مليون دينار عام ٢٠١٤ ويرجع السبب في ذلك إلى دخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق وسيطرته على بعض المحافظات بالإضافة إلى سيطرته على بعض مؤسسات التصدير والإنتاج النفطي في شمال وغرب العراق مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط من (١٠٥,٨٧) دولاراً للبرميل عام ٢٠١٣ إلى (٩٦) دولاراً عام ٢٠١٤ مما أدى إلى انخفاض قيمة القطاع النفطي من (١٢٦٤٤٥١٩٤,٤) مليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (١١٧٤٤٥٧١١,٤) مليون دينار عام ٢٠١٤ بمعدل نمو سالب قدره (٧,١) وهذا ما جعل

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ يبلغ (-٥,٤) أما بعد العام ٢٠١٥ فكان لتهايوي أسعار النفط دون (٥٠) دولاراً للبرميل دور كبير في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، اما خلال السنوات (٢٠١٨ - ٢٠١٩) فكان لزيادة الانتاج بعد تحرير العراق من تنظيم داعش الارهابي وتحسن اسعار النفط دور في زيادة اهمية النفط تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما نلاحظ خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩) .

جدول (١): قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي فيه للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩) مليون دينار

السنة (١)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٢)	معدل النمو (٣)(%)	قيمة القطاع النفطي (٤)	معدل النمو (٥)(%)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج(٦)
٢٠٠٣	٢٩٨٩٤٤٧٦,٢	-٠,١٢	٢٠٣٧٢٢٩٣,٨	-٠,٢٩	٦٨,١
٢٠٠٤	٥٣٤٩٩٢٣٨,٦	٧٨	٣٠٨٥٥٩٩٢,٨	٥١,٤	٥٧,٦
٢٠٠٥	٧٣٩١١٠٨٨,٣	٣٨	٤٢٥٢٩١٥٢,٠	٣٧,٨	٥٧,٥
٢٠٠٦	٩٦٠٦٧١٦٠,٦	٢٩,٩	٥٣٠٣٠٨٩٧	٢٤,٦	٥٥,٢
٢٠٠٧	١١١٩٦١٢٣٠,٢	١٦,٥	٥٩٢٧٤٣٣٧,١	١١,٧	٥٢,٩
٢٠٠٨	١٥٥٩٨٢٢٠,٠	٣٩,٣	٨٧٣٥٠٠٣٢	٤٧,٣	٥٦
٢٠٠٩	١٣١٦٣٢٢١,٠	-١٥,٦	٥٦٥٦٣٧٧١,٦	-٩,٣	٤٢,٩
٢٠١٠	١٦٣١٠٤٧٣٩,٢	٢٣,٩	٧٣٥٦٩٩١٩,٤	٣٠	٤٥,١
٢٠١١	٢١٨٦١٧٨٣٤,٨	٥٥,٥	١١٥٩٩٩٤١٣,١	٥٧	٥٣
٢٠١٢	٢٥٥٧٢٧٠٦٨,٥	٣٧,١	١٢٧٢٢٥٦٧٤,٣	٩,٦	٤٩,٧
٢٠١٣	٢٧٤٧٤٥٨٧٥,٠	٧,٤	١٢٦٤٤٥١٩٤,٤	-٦,١	٤٦,٠

٤٥,٢	٧,١-	١١٧٤٤٥٧١١,٤	٥,٤-	٢٥٩٨٣٠٧٦٥,٨	٢٠١٤
٣٢,٢	٤٧,٢-	٦١٩٧٨٥١٣,٣	٢٥,٩	١٩٢٤٠٣٨٢٧,٩	٢٠١٥
٣٤	٨,٧	٦٧٤٠٠٢١٦,٢	٢,٣٤	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢٠١٦
٣٩	٣١,٥	٨٨٦٦٤٨١٣	١٢,٥	٢٢١٦٦٥٧٠,٩	٢٠١٧
٤٦	٣٢,٩	١١٧٨٥٦٣٤٣,٦	١٤,٩	٢٥٤٨٧٠١٨٤,٦	٢٠١٨
٤٣	٣,٢	١١٤٠٣١١٩٥,٥	٣,١	٢٦٢٩١٧١٥٠	٢٠١٩

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

ملاحظة: الأعمدة (٣، ٥، ٦) من عمل الباحث

- قدر الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٢ بـ (٣٤١٠٤٥٧٢,٤) مليون دينار وقيمة القطاع النفطي (٢٩٠٤٤٥٦٣,٤) مليون دينار حسب المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٤.

ان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي مقارنةً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لا يرجع فقط الى تزايد حجم الايرادات النفطية وانما يرجع أيضاً إلى المشاكل والمعوقات التي تواجهها تلك القطاعات والتي انعكست سلبياً على مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

فالقطاع الزراعي يعاني من مشاكل عديدة أهمها مشكلة الملوحة، حيث ان ما يقارب من ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية تعاني من هذه المشكلة بالإضافة إلى حاجته إلى كمية كبيرة من التخصيصات الاستثمارية والتي قدرت بـ (٩,٣٠٠) مليار دولار منها (٥,٢٠٠) مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية ومنها (٤,١٠٠) مليار دولار للمشاريع الزراعية.<sup>(٢)</sup>

ومن الجانب التكنولوجي والمكننة الزراعية فنلاحظ انخفاض مستوى استخدام المكننة في القطاع الزراعي العراقي مقارنة بالدول الأخرى فمثلاً هنالك جرار واحد لكل (٣٠٢) دونم في العراق، في حين ان هنالك

(٧) جرارات لكل (٢٥٠) دونم في إيطاليا، كما بلغ عدد الحاصدات (حاصدة واحدة) لكل (١٢٧٣,٥) دونم في العراق، بينما المتوسط العالمي يبلغ (حاصدة واحدة) لكل (٥٠٠) دونم.<sup>(٣)</sup>

### المبحث الثاني: تسويق النفط العراقي (اليات التعاقد):

تعتبر شركة التسويق النفطي (سومو) هي الشركة المسؤولة عن التعاقد لبيع النفط العراقي منذ تأسيسها عام ١٩٩٨ وكانت البداية في تسويق النفط العراقي يتم من قبل الحكومة العراقية بعد ان كانت تستلم حصة صغيرة من النفط الخام بشكل عيني من الشركات الاحتكارية صاحبة الامتياز في العراق، وكانت الحكومة تعمل على بيعه بالمقايضة مع شركة ادوية يونانية بسبب الضغط الذي تمارسه الشركات الاحتكارية عند قيام الحكومة العراقية بتوليها تسويق حصتها من (نفط الربيع) وبعد تأسيس شركة النفط الوطنية تم استحداث قسم التسويق في الدائرة الاقتصادية للشركة وكان يعمل على تدريب الكوادر العراقية لكي تكون مستعدة لتسويق النفط العراقي عند التأميم. ويعد تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ تم استحداث المديرية العامة لتسويق النفط الخام والتي كانت تابعة لشركة النفط العراقية ولأجل السرعة في اتخاذ القرار وبسبب الطبيعة التسويقية تم ربطها بلجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وبعدها سميت بالمؤسسة العامة لتسويق النفط. وفي عام ١٩٩٨ تم تأسيس شركة التسويق النفطي (سومو).<sup>(٤)</sup>

ويمكن من خلال الجدول رقم (٢) معرفة اتجاه صادرات النفط العراقية ومعرفة اهم الشركاء التجاريين والمستوردين للنفط العراقي

ومن خلال الجدول (٢) نلاحظ شركة التسويق النفطي سومو حاولت توزيع الكميات المصدرة على الأهم الأسواق النفطية المتمثلة (بالسوق الامريكية والسوق الاوربية والسوق الاسيوية) ونلاحظ ان حصة السوق الاوربية شبه مستقرة، فالسوق الاوربية تراوحت حصتها من النفط الخام العراقي طيلة مدة الدراسة بين (٢٢-٢٧%)، أما السوق الامريكية فنلاحظ ان حصتها بدأت بالانخفاض بعد العام ٢٠٠٥ وإن كانت

حصتها اكبر من السوق الاوربية، حيث كانت حصة السوق الامريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تتراوح بين (٧١-٦٣%)، إلا انها انخفضت بعد العام ٢٠٠٦ ويرجع السبب في ذلك الى عمليات التخريب التي طالت المنشآت النفطية بسبب العمليات الإرهابية في العراق وخصوصاً الانابيب النفطية بالإضافة إلى التطور الحاصل في صناعة النفوط غير التقليدية. أما بالنسبة للسوق الآسيوية فنلاحظ ارتفاع كمية وحصة تلك السوق من صادرات النفط العراقي، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض تكاليف نقل النفط العراقي إلى تلك البلدان الآسيوية بسبب قرب الموقع الجغرافي بالإضافة إلى أن أغلب المصافي الآسيوية ملاءمة لخام البصرة الخفيف<sup>(٥)</sup>، بالإضافة إلى أن أغلب البلدان الآسيوية المستوردة للنفط العراقي حققت معدلات نمو اقتصادي كبير خلال مدة الدراسة مما زاد من طلبها على النفط العراقي.

جدول رقم (٢) اهم الاسواق المصدر اليها النفط العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩) ونسبة النفط المصدر

لكل سوق

المنطقة أو الدولة	٢٠٠٣	النسبة ة	٢٠٠٤	النسبة ة	٢٠٠٥	النسبة ة	٢٠٠٦	النسبة ة	٢٠٠٧	النسبة ة	٢٠٠٨	النسبة ة
أوروبا	٨٧,٦	٢٢,٥	٣٢٦,٧	٢٢,٥	٣٩٣,٦	٢٦,٧	٣٦٥,٨	٢٤,٩	٤١٧,٦	٢٥,٤	٥٠٢	٢٧,٦
أمريكا الشمالية	٢٧٧,٣	٧١,٣	١٠٣٤,٧	٧١,٣	٩٢٧,٦	٦٣,٣	٦٥٩,٢	٤٤,٩	٥٩٣,٤	٣٦,٢	٧٥٨,٩	٤٠,٩
آسيا الباسنيك	١٣,٤	٣,٥	٤٩,٨	٣,٥	١١٣,٨	٧,٨	٤٤٢,٨	٣٠,٢	٦٠٥,٣	٣٦,٨	٥٩١,٨	٣١,٨

تسويق النفط العراقي - آليات التعاقد وممكنات التحفيز

				-						-	-	أمريكا اللاتينية
				-						-	-	أفريقيا
٠,١	٢,٥	١,٦	٢٦,٨	-	-	٢,٥	٣٧,٣	٢,٧	٣٨,٨	٢,٧	١٠,٤	الشرق الأوسط
١٠٠	١٨٥٥, ٢	١٠٠	١٦٤٣, ١	١٠٠	١٤٦٧, ٨	١٠٠	١٤٧٢, ٣	١٠٠	١٤٥٠	١٠٠	٣٨٨,٧	المجمو ع
		النسبة	٢٠١٣	النسبة	٢٠١٢	النسبة	٢٠١١	النسبة	٢٠١٠	النسبة	٢٠٠٩	المنطقة أو الدولة
		٢٢,٣ ٨	٥٣٥	٢٢, ٥	٥٤٧	٢١, ٧	٤٧٤	٢٣, ١	٤٣٨	٢٧, ٢	٥١٧	أوروبا
		١٧,٥ ٢	٤١٩	٢٣, ٢	٥٥٩	٢١, ١	٤٦٠	٢٦, ١	٤٩٢	٢٥, ٢	٤٧٩	أمريكا الشمالية
		٥٩,١	١٤١٣	٤٩, ٧	١٢٠٥	٥١, ٨	١١٢٥	٥٠, ٣	٩٥١	٤٣, ٥	٨٣٠	آسيا الباسطي ك
		٠,٥٨	١٤	٤,٣	١٠٥	٤,٨	١٠٦		-	٣,٦	٧٠	أمريكا اللاتينية

تسويق النفط العراقي - آليات التعاقد وممكنات التحفيز

			-		-		-		-		-	افريقيا
		٠,٤٢	١٠	٠,٣	٧	٠,٥	١٠	٠,٥	١٠	٠,٥	١٠	الشرق الأوس ط
		١٠٠	٢٣٩١	١٠٠	٢٤٢٣	١٠٠	٢١٧٥	١٠٠	١٨٩١	١٠٠	١٩٠٦	المجمو ع
		النسبة	٢٠١٨	النسبة	٢٠١٧	النسبة	٢٠١٦	النسبة	٢٠١٥	النسبة	٢٠١٤	المنطقة ة او الدولة
		٢٣,١	٨٩٢,٨	٢٥,٩	٩٨٧,٨	٢٥,٨	٩٨١,٨	٢٨,١	٨٤٤,٨	٢٤,٨	٦٢٥,٢	أوروبا
		١٣	٥٠٣,١	١٥,٧	٥٩٨,٤	١٠,٩	٤١٦,٩	٧,٣	٢٢٠	١٦,٤	٤١١,٧	أمريكا الشمالي ة
		٦٢,٧	٢٤١٩,٣	٥٦,٠	٢١٣٠,٤	٥٩,٩	٢٢٧٠,٦	٦٢,٥	١٨٧٦,٢	٥٨,٣	١٤٦٥,٩	آسيا الباسطي ك
		٠,٨	٢٩,٦	٠,٨	٢٧,٤	٣,٤	١٣٤,٣	٢,١	٦٣,٨	٠,٥	١٢,٧	أمريكا اللاتيني ة
		٠,٤	١٨,٢	٠,٥	١٧		-		-		-	افريقيا
			-	١,١	٤١		-		-		-	الشرق الأوس

ط												
المجموع		١٠٠	٣٨٦٢	١٠٠	٣٨٠٢	١٠٠	٣٨٠٣,	١٠٠	٣٠٠٤,	١٠٠	٢٥١٥,	
ع							٥		٩		٥	

OPEC: Annual Statistical Bulletin (2003 – 2019)

#### ٤- تسويق النفط العراقي: آليات التعاقد

تقوم شركة سومو بسياق عمل موحد ومعلن لجميع الزبائن بمعيارية واحدة بحكم تعاملها مع كبرى الشركات العالمية، حيث يتم في البداية تحديد الكميات المحددة للتصدير وفق خطة الإنتاج والتي تعد من قبل وزارة النفط والتي تبلغ بها شركة سومو بشكل رسمي خلال الربع الأخير من كل سنة (أي في العام الذي يسبق السنة التعاقدية الجديدة للشركة)، حيث تقوم شركة سومو وقبل نهاية العام بما يلي: <sup>(١)</sup>

أ. مخاطبة الشركات التي لها عقود نافذة لغرض معرفة رغبتها في تجديد العقود من عدمه مع معرفة الكميات التي ترغب الشركات التعاقد عليها في العام الجديد ويتم دراسة تلك الطلبات وفق الطاقة المصافي التي تمتلكها تلك الشركات.

ب. دراسة طلبات الشركات الأخرى أو التي تقدم طلباتها عبر البريد الرسمي لشركة سومو ([info@somooil.gov.iq](mailto:info@somooil.gov.iq)) وبيان مدى اهليتها للتعامل معها وفي حدود الكميات المطلوبة.

ج. يتم دراسة وتحليل السوق النفطية العالمية من اجل تحديد أي الأسواق والشركات التي من المفضل التعامل معها حيث توجد ثلاثة استراتيجيات لشركة سومو من اجل ذلك الاستراتيجية الأولى عامة تتمثل بالتوسع في جميع الأسواق العالمية والثانية خاصة يتمثل بالسوق التي يحقق اعلى سعر للصادرات والثالثة فرعية تستهدف تحديد أي الشركات او الدول ذات معدل نمو مرتفع في الطلب على النفط.

د. بعد تحديد أفضل الأسواق الواجب التعامل معها يتم تحديد النسب والكميات لكل سوق ثم توزيع تلك الكميات على الشركات حسب نسبتها مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرة الشركة على التصفية ومدى التزامها ببند العقد.

هـ. يتم بعد ذلك رفع التوصية من قبل اللجنة المكلف بهذه الدراسة الى مجلس إدارة الشركة لغرض اقرارها ورفعها الى السيد وزير النفط من اجل المصادقة عليها في اجتماع يضم السيد وزير النفط وعدد من الوكلاء والمدراء العامون في القطاع النفطي.

و. بعد مصادقة السيد الوزير يتم ارسال العقود الى الشركات التي ترغب بالشراء لغرض توقيعها واعادتها الى شركة التسويق النفطي سومو ويكون ذلك قبل نهاية العام السابق للسنة التعاقدية الجديدة.  
آلية تسعير النفط العراقي:

اعتمدت وزارة النفط ممثلة بشركة تسويق النفط (سومو) على نفوط الإشارة لتحديد أسعار النفط العراقي بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الكثافة النوعية والمحتوى الكبريتي والموقع الجغرافي للبلد المستورد لتأثيره على أجور النقل، حيث اعتمدت على نفط غرب تكساس كنفط إشارة للسوق الامريكية، واعتمدت على خام برنت بالنسبة للسوق الاوربية أما بالنسبة لسوق الشرق الأقصى اعتمدت على خام عمان او دبي كنفط إشارة ويتم تحديد السعر وفق المعادلة:

$$\rho_i = \rho + (-AP) + (-BP) + (-C)$$

حيث ان:

$$\rho_i = \text{سعر النفط العراقي} \quad \rho = \text{سعر نفط الإشارة} \quad AP = \text{معامل الكثافة}$$

$$C = \text{معامل الموقع الجغرافي}$$

وحسب المعادلة أعلاه فإن سعر النفط العراقي يساوي سعر نفط الإشارة مطروح منه المتغيرات المتعلقة بنوعية الخام وهي (معامل الكثافة ومعامل المحتوى الكبريتي والمسافة المقطوعة للموقع الجغرافي).

حيث تحقق آلية التسعير أعلاه المزايا التالية:

١. توحيد آلية التسعير لجميع المشتريين وبالتالي توفر شفافية تمنع من التلاعب بالأسعار.
٢. عدم الدخول في مفاوضات مع كل مشتري على حدة وما ينجم عن ذلك من مشاكل كسوء إدارة او فساد مالي.

ويتضح من المعادلة أعلاه ان سعر النفط العراقي يتأثر بالعوامل التالية:

١. سعر نفط الإشارة: حيث كلما كان سعر نفط الإشارة مرتفع أدى ذلك الى ارتفاع سعر النفط العراقي.
٢. الكثافة النوعية: من المعروف انه كلما كانت كثافة النفط عالية كلما أدى ذلك إلى زيادة كمية المشتقات النفطية المستخرجة منه وبالتالي يرتفع سعره.
٣. المحتوى الكبريتي: كلما ارتفع المحتوى الكبريتي في النفط الخام كلما انخفض سعره نظراً لرداءة نوعيته والعكس بالعكس صحيح.
٤. الموقع الجغرافي: يؤثر الموقع الجغرافي على سعر النفط الخام من خلال تكاليف أجور النقل بالإضافة إلى تأخير الناقلات وكلما كانت الدولة المستوردة بعيدة كلما وجب التخفيض لها أكثر وبالتالي انخفاض سعر النفط العراقي.<sup>(٧)</sup>

اما بالنسبة لأهم الشركات المشترية للنفط العراقي فيوضحها الجدول التالي:<sup>(٨)</sup>

جدول رقم (3) اهم الشركات النفطية المشترية للنفط العراقي

ت	الشركة	جنسية الشركة
١	CONOCO Philips	أمريكية
٢	CHEVRON	أمريكية
٣	EXXON MoBil	أمريكية
٤	OCCiDental	أمريكية

تسويق النفط العراقي- آليات التعاقد وممكنات التحفيز

أمريكية	Valero	٥
إيطالية	ERG	٦
إيطالية	ENi	٧
روسية	Lukoil	٨
يابانية	TOYOTA	٩
يابانية	JXNippon	١٠
هندية	iNDiaN oil	١١
هندية	HiNDUSTAN	١٢
فرنسية	TOTSA TOTAL	١٣
اسبانية	REPSOL	١٤
اسبانية	CEPSA	١٥
تركية	TUPRAS	١٦
صينية	CHiNA OFFShorE	١٧
صينية	Sino CHeM	١٨
كوريا الجنوبية	KOREA National	١٩
كوريا الجنوبية	SKY ENERGY	٢٠
بريطانيا	BP oil	٢١
كوريا	GS GALTEX	٢٢
اردنية	Jordan PEP.co	٢٣
مغربية	SAMiR	٢٤
هندية	BHARAT	٢٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية.

### المبحث الثالث: ممكنات تحفيز تسويق النفط العراقي:

أولاً: التحفيز من خلال اشراك القطاع الخاص

من الملاحظ على القطاع الخاص انه يمتاز بالسمات التالية<sup>(٩)</sup>

- ١- انه يفضل الاستثمار في الانشطة ذات المردود المادي السريع .
  - ٢- تغلب عليه صفة العمل الفردي واللجوء للمنشآت الصغيرة من حيث الاستثمار والانتاج والتسويق.
  - ٣- يفضل اسلوب الانتاج كثيف العمل قليل راس المال.
  - ٤- الاعتماد على الدعم الحكومي بشكل واضح وهذا ما انعكس قدرته في منافسة السلع المستوردة.
- ومن اجل تشجيع القطاع الخاص وفسح المجال امامه لزيادة نسبة مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي اصدرت الحكومة العراقية مجموعة من القوانين والتشريعات والتي يوضحها الجدول (٤)
- جدول (٤) اهم القوانين وتشريعات الحكومة العراقية للخصخصة للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٠)

ت	السنة	القانون والتشريع
١	١٩٨٧	قانون رقم (٩٣) تقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من ٥١% الى ٢٥%
٢	١٩٨٧	قانون رقم(٣١٠) اطلاق الحدود العليا لرؤوس أموال الشركات.
٣	١٩٨٧	قانون رقم (١٣٢) اطلاق الرأسمال الاسمي للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة.
٤	١٩٨٧	قانون رقم (٤٨٣) السماح لأصحاب المشاريع الخاصة بتصدير منتجاتهم الى خارج العراق.
٥	١٩٨٧	قانون رقم (٣٩٥) الغاء المجالس الزراعية.
٦	١٩٨٨	قانون رقم (٢٢) السماح للقاعين الخاص والمختلط بأنشاء مشاريع او شركات لإقامة صناعات جديدة

قانون رقم (٤٦) خلق مناخ ملائم للاستثمار في التصنيع.	١٩٨٨	٧
قانون رقم (٢٥) الاستثمار الصناعي للقطاعات الخاص والمختلط.	١٩٨٨	٨
قانون رقم (١٠٠) الأفضلية بالبيع لما هو عائد عن حاجة قطاع الدولة بالمزاد الى أصدقاء صدام.	١٩٩٥	٩
قانون رقم (١٣٦) حق المشروع الصناعي والخاص والمختلط في استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.	١٩٩٦	١٠
قانون رقم (٢٠) اعفاء الاستثمار الصناعي من الضرائب وتقليص دور الدولة.	١٩٩٨	١١
قانون رقم (١٠٦) اعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل بنسبة ٥٠-١٠٠%.	٢٠٠٠	١٢

المصدر: - داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الكوفة، ص ١٣٩

- وفي تموز من عام ٢٠٠٤ تم تأسيس المجلس الأعلى للسياسة النفطية والذي تلخص مهامه بما يلي: -
١. وضع التخطيط المتوسط وطويل الاجل للاستثمارات والمشاريع الرئيسية وطرق تحويلها.
  ٢. وضع الاتفاقيات والعقود مع الشركات الأجنبية.
  ٣. وضع السياسة الخاصة بتسويق النفط وتسعير المنتجات النفطية المكررة والمخصصة للاستهلاك المحلي.
- وقد وضع ذلك المجلس أربعة مبادئ للسياسة النفطية العراقية وهي: -
- ١- تحرير الحكومة العراقية من الالتزام بالإدارة المباشرة على المشاريع التجارية مع تأكيد دورها في التنظيم والاشراف.
  - ٢- من أجل اصلاح الحقول النفطية والغازية المنتجة وتشغيلها يتم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بأسرع وقت ممكن.

- ٣- فسح المجال امام الاستثمارات الأجنبية للحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة.
  - ٤- تشجيع القطاع الخاص العراقي من خلال إعطاؤه دوراً بارزاً وتفضيلاً في جميع مظاهر تطور الصناعة النفطية العراقية مستقبلاً. (١٠)
- وعلى هذا الاساس تم ادخال الشركات النفطية الاجنبية عن طريق ما يسمى بجولات التراخيص الا ان للباحث راي اخر فقد تستطيع الدولة العمل على زيادة انتاجها النفطي وزيادات ايراداتها النفطية ليس من خلال ادخال القطاع الخاص في مجال انتاج النفط الخام فقط، وانما عن طريق ادخال القطاع الخاص في مجال التكرير وبهذا تستطيع الدولة ان تحقق الأهداف التالية:
- ١- سد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي إيقاف استيراد المنتجات النفطية، والذي كلف الحكومة العراقية اكثر من ٤٦ مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩).
  - ٢- إن عملية تصفية النفط يمكن أن تحقق قيمة مضافة، وذلك لأن قيمة المنتجات النفطية تكون أكبر من قيمة تصدير النفط بشكله الخام، مما يمكن أن تشكل تلك القيمة المضافة دخلاً إضافياً للاقتصاد العراقي.
  - ٣- إن التوسع في عملية التصفية يمكن أن تؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظراً لما توفره من فرص عمل في مجال الهندسة والإدارة والخدمات، وغيرها.
  - ٤- تشجيع رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لتطوير صناعة التكرير من خلال توفير السيولة اللازمة لتلك الصناعة.
  - ٥- الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها الشركات العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي تمتلكه هذه الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وتحسين نوعيته من جهة أخرى.

٦- توسيع قاعدة الصادرات العراقية، بعد سد احتياجات الاستهلاك المحلي من خلال تصدير الفائض عن الحاجة من المنتجات النفطية.

٧- إن زيادة الطاقة التكريرية يؤدي إلى تشجيع عملية الاستخراج النفطي من أجل توفير النفط الخام اللازم للمصافي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام العراقي.

ثانياً : اعادة هيكله القطاع النفطي

يرى الباحث هنا انه بالإمكان العمل على تطوير الصناعة النفطية وزيادة انتاج النفط العراقي من خلال اعادة هيكله القطاع النفطي العراقي، ففي الوقت الحاضر تضطلع وزارة النفط بالدور الاداري والتجاري لاستغلال الثروة النفطية ولكن ما يزيد من قدرة العراق على زيادة انتاجه النفطي هو فصل الدور الاداري عن الدور التجاري من خلال اسناد الدور الاداري الى وزارة النفط ام الدور التجاري فيمكن انشاء شركة نفط وطنية تقوم على اسس تجارية واسناد الدور التجاري لها ، فوزارة النفط تقوم بوضع السياسة العامة لاستغلال الثروة النفطية اما كيفية تطبيق تلك السياسة وتنفيذها فيكون من صلاحية شركة النفط الوطنية علماً ان الحكومة العراقية استخدمت ذلك الاسلوب سابقاً وثبت نجاحه وخصوصاً في عقد السبعينات من القرن الماضي عندما حققت شركة النفط العراقي مجموعة من الانجازات بعد عملية التأميم والتي يوضحها الجدول (٥)

جدول (٥) انجازات شركة النفط الوطنية

التاريخ	الانجاز
١٩٦٩/١٠/٢٣	اكتشاف النفط في حقل بزركان
١٩٧٠/٩/٢٢	حفر البئر رقم (٢) من حقل الرميلة من قبل الشركة النفط الوطنية
١٩٧٠/١٠/٢٥	إنشاء لمعالجة وتفسير المعلومات الزلزالية
١٩٧١/٢/١	إجراء عمليات المسح الزلزالية في منطقة اللحيص

تسويق النفط العراقي- آليات التعاقد وممكنات التحفيز

اكتشاف النفط في حقل أبي غرب	١٩٧١/٣/٦
حفر أول بئر في حقل رطاوي في محافظة البصرة من قبل الشركة	١٩٧٢/١/٩
تأسيس شركة الناقلات العرقية برأس مال قدره خمسون ديناراً تعود ملكيتها إلى الشركة النفط الوطنية	١٩٧٢/٤/١١
شحن الناقة (الرميلة) لأول مرة بنفط الاستثمار الوطني المباشر المنتج من قبل الشركة في شمال الرميلة	١٩٧٢/٤/٧
اكتشاف النفط في حقل حميرين وغرب القرنة	١٩٧٣/٤/٢
اكتشاف النفط في حقل الفكه	١٩٧٤/٢/٣
اكتشاف النفط في حقل ساسات	١٩٧٤/١٢/٥
اكتشاف النفط في حقل جريشان	١٩٧٥/١٢/٧
اكتشاف النفط في حقل أبي خيمة (الكونيات المعيقة)	١٩٧٦/٢/٩
اكتشاف النفط في حقل حلفاية	١٩٧٦/٣/١٣
اكتشاف النفط في حقل مجنون	١٩٧٦/٦/٣
اكتشاف النفط في خباز	١٩٧٦/٧/٩
اكتشاف النفط في حقل راجي	١٩٧٧/١/٢١
اكتشاف النفط في حقل جديدة	١٩٧٧/١٠/٣
اكتشاف النفط في حقل جلايات	١٩٧٨/٧/٩
اكتشاف النفط في قرّة جوق	١٩٧٨/١١/٥
اكتشاف النفط في بداه	١٩٧٨/١٢/١٨
اكتشاف النفط في محافظة الناصرية	١٩٧٨/١٢/٢٦
اكتشاف النفط في حقل الأحذب	١٩٧٩/١١/٤
اكتشاف النفط في حقل مخمور	١٩٨٠/٩/١٩

المصدر: وزارة النفط، تاريخ وقائع شركة النفط الوطنية

من خلال الجدول (٥) نلاحظ ان شركة النفط الوطنية العراقية استطاعت اكتشاف العديد من الحقول النفطية بالإضافة الى حفر الابار النفطية واجراء عمليات معالجة المعلومات الزلزالية، فضلاً عن تأسيسها لشركة الناقلات النفطية لزيادة تسويق النفط العراقي وهذا ما يعزز من امكانية تطبيق هذا الاسلوب وخصوصاً بعد توفر عدد من الخبراء والمتخصصين في القطاع النفطي العراقي.

ثالثاً: التحفيز من خلال حزمة من الاجراءات المباشرة

#### ١- انشاء صندوق سيادي للقطاع النفطي

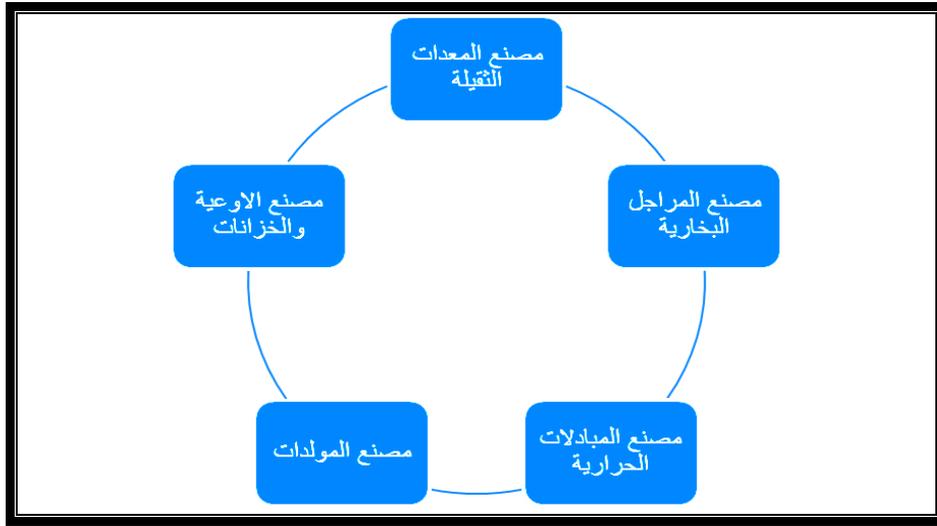
تستطيع الحكومة العراقية تطوير صناعتها النفطية وبالتالي زيادة انتاجها من النفط الخام ومن ثم زيادة قدرتها على التسويق، من خلال انشاء صندوق سيادي للقطاع النفطي حيث يتم استقطاع مبلغ معين من الايرادات النفطية ويوضع في صندوق تستخدم اموال ذلك الصندوق لتطوير الصناعة النفطية، فلو افترضنا استقطاع مبلغ قدره (دولار واحد) عن كل برميل مصدر وعلى افتراض ان العراق يصدر (٣٥٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين ونصف المليون يومياً، فان الايراد السنوي لذلك الصندوق يبلغ (١٢٧٧٥٠٠٠٠٠) مليار ومئتان وسبعة وسبعون مليون ونصف المليون دولار وهذا مبلغ كبير تستطيع الحكومة العراقية من خلاله توفير التكنولوجيا اللازمة او استصلاح الحقول النفطية وبما يؤدي الى زيادة الانتاج النفطي العراقي.

#### ٢- تطوير صناعة المعدات النفطية

تعتبر شركة المعدات الهندسية الثقيلة احدى شركات وزارة النفط والتي تأسست في عام ١٩٦٣ وهي متخصصة في اعمال تصنيع ونصب المعدات الثقيلة وتقوم بإنتاج (اوعية الضغط ، المبادلات الحرارية ، المراجل البخارية، الزوارق، خزانات النفط الخام ومشتقاته، بوابة الري ، تصنيع هياكل حديدية) ويوضح

الشكل (١) اهم المصانع التابعة لتلك الشركة

شكل رقم (١) اهم مصانع شركة المعدات الهندسية الثقيلة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ، وزارة النفط ، دليل المنشآت النفطية

اما بالنسبة الى اهم منجزات تلك الشركة فيمكن توضيحها بالنقاط التالية

- ١- انشاء الخزانات الكروية سعة ٣٠٠٠ متر مكعب في محافظة كربلاء المقدسة.
- ٢- تصنيع خزانات L.P.G سعة (٥) طن لشركة تعبئة الغاز.
- ٣- تصنيع ابراج التكرير لمصفي كركوك ومصفي حديثة.
- ٤- تاهيل خزانات مستودع الفاو.
- ٥- تصنيع ونصب خزانات الجريان سعة (٥٠٠٠) متر مكعب لصالح شركة ذي قار.
- ٦- نصب خزانات مستودع اللطيفية.
- ٧- انشاء محطات التبخير لصالح شركة توزيع المنتجات العامة.
- ٨- تاهيل وحدة الهدرجة لمصفي صلاح الدين.
- ٩- تشغيل منظومتي ازالة الاملاح لصالح شركة مصافي الوسط.

نلاحظ مما تقدم ان شركة المعدات الهندسية تخصصت في صناعة المعدات المساعدة للصناعة النفطية وتقديم بعض الخدمات النفطية للشركات النفطية الاخرى في حين ان من المفضل ان تقوم تلك الشركة بصناعة الآلات والمعدات التي من شأنها ان تساعد على زيادة انتاج النفط الخام مثل الآت الحفر والاستخراج او الآت التصفية لزيادة انتاج المنتجات النفطية والتي يعاني العراق من وجود نقص في انتاجها ، لذا يرى الباحث ان تقوم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة النفط ان تتخذ الاجراءات التي من شأنها ان تحفز تلك الشركة لغرض انتاج الآت الحفر والاستخراج والتصفية مثل اقامة البيوت الفنية مع الشركات النفطية العالمية او ابتعاث المهندسين والفنيين لغرض نقل تجربة انتاج المعدات الهندسية من الشركات النفطية ذات الامكانيات العالية او عقد اتفاقيات مع الشركات المتخصصة في انتاج الآت والمعدات النفطية لإقامة شركة لإنتاج تلك الآت والمعدات داخل العراق مع تدريب الكوادر العراقية وهذا من شأنه ان يقلل من اعتماد العراق على الشركات النفطية في زيادة انتاجه النفطي وفي نفس الوقت يعمل على زيادة انتاج النفط الخام.

#### الاستنتاجات:

- 1- يشغل النفط اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي مما يمكنه ان يلعب الدور الرئيسي في العملية التنموية ويكون منطلق لبناء قاعدة اقتصادية متينة وخصوصاً في الصناعات المرتبطة بالنفط بشكل مباشر كصناعة البتروكيمياويات .
- 2- يعاني كل من القطاع الزراعي والصناعي مشاكل عديدة تستدعي من الحكومة العراقية اتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها وبالأخص فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي سواء في مجال الزراعة او الصناعة.
- 3- يشغل النفط العراقي اهمية كبيرة في السوق الدولية للنفط الخام ، حيث نلاحظ ان قدرته في سد الطلب العالمي للنفط الخام آخذة بالتزايد فقد ارتفعت من ٢% عام ٢٠٠٣ الى ٣,٩٨% عام ٢٠١٩ وهذا يدل على ان العراق يمكن ان يلعب دور رئيسي في سوق النفط العالمي ،

٤- ان عملية تسويق النفط العراقي ترتبط بمتغيرات عدة منها مرتبط بالعراق نفسه ومنها مرتبط بالسوق النفطية، بالنسبة للمتغيرات المرتبطة بالعراق فأهمها القدرة على زيادة الانتاج والتي وضع الباحث لها الحلول الممكنة ، اما متغيرات السوق النفطية كالطلب العالمي للنفط الخام فليس للعراق القدرة على تغييرها الا بشكل بسيط.

٥- ان النفط العراقي بدأ يشغل حيز مهم في السوق النفطية لدول اسيا الباسفيك ، حيث ارتفعت نسبة تسويقه الى تلك الدول من ١٣,٤% في العام ٢٠٠٣ الى ٦٢,٧% في العام ٢٠١٨ من اجمالي صادراته النفطية في حين انخفضت نسبة تسويقه لأمریکا الشمالية من ٧١,٣% في العام ٢٠٠٣ الى ١٣% في العام ٢٠١٨ في حين ظل نصيب السوق الاوربية شبه مستقر .

٦- ان وجود شركة نفط وطنية مستقلة ساعد العراق على تحقيق اكتشافات نفطية كبيرة ، فضلاً عن قدرتها على زيادة انتاجه النفطي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي .

#### التوصيات:

١- العمل على تنويع مصادر للاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل رئيسي وخصوصاً ان الايرادات النفطية مرتبطة بما تقرره سوق غير مستقرة وهي السوق النفطية نتيجة للمتغيرات التي تحدث في الطلب العالمي للنفط الخام فضلاً عن تغيرات الاسعار .

٢- العمل وبجدية في حل مشاكل قطاعات الاقتصاد الوطني وبالأخص القطاع الصناعي والزراعي لتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من منتجات هذين القطاعين .

٣- العمل على اقامة شركة نفط وطنية مستقلة وعلى اسس تجارية وتوفير كافة مستلزمات التكنولوجيا لها وبما يجعلها منافس حقيقي للشركات النفطية العالمية العاملة في العراق وقادرة على زيادة انتاج النفط العراقي .

٤- العمل على توسيع السوق التي يصدر لها النفط العراقي، حيث ان اغلب النفط العراقي تم تصديره الى دول اسيا والباسفيك واوروبا وامريكا الشمالية في حين انخفضت نسبة تصديره الى الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية ويرى الباحث من الافضل ان تقوم الحكومة العراقية على توسيع قاعدة التسويق لأكبر عدد ممكن من الدول لتجنب ما قد يحدث لعملية تسويق النفط في حال نشوب حرب او تعرض دولة من الدول التي يركز العراق على تصديره للنفط الخام اليها لأزمة اقتصادية ، حيث ان ذلك سيؤثر سلباً على الإيرادات النفطية العراقية ومن جانب اخر ان الدول الافريقية في الحقيقة هي دول تتمتع بنمو سكاني كبير مما يجعلها مستهلك جيد للنفط الخام ،فضلاً عن عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي تمكنها من الاستغناء عن النفط والتوجه الى مصادر الطاقة البديلة وكذلك الحال لأغلب دول امريكا اللاتينية.

٥- يوصي الباحث بإقامة صناعة معدات نفطية قادرة على مواكبة التطور الذي يحدث في صناعة المعدات النفطية العالمية لتوفير احتياجات صناعة النفط العراقي من تلك المعدات بدلاً من الاعتماد على الخارج لتوفيرها.

٦- يوصي الباحث بإنشاء صندوق نفط سيادي يستقطع جزء بسيط من كل برميل مصدر وتستخدم إيرادات هذا الصندوق لتطوير صناعة النفط العراقية.

**الهوامش:**

(<sup>١</sup>) joseph sasoon, iraq's economy: past, present, and future in Iraq history and economics, middle east intional, university of Singapore, 2012 ,p17

(<sup>٢</sup>) د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة التحديات التشريعية المحيطة بمسودة قانون النفط والغاز العراقي في ٢٩/آب/٢٠٠٧.

(<sup>٣</sup>) أحمد جبر سالم السالم، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٧٣-٧٤.

(٤) وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

(٥) د. رحيم حسوني زيارة ومحمد حازم عباس، آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد ٩٧، المجلد ٢٣، ٢٠١٦، ص ٣٢٥.

(٦) <https://www.somooil.gov.iq>

(٧) د. يحيى حمود حسن البو علي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ١٨٤-١٨٥.

(٨) جمهورية العراق، وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

٩- د. عبد الحسين محمد العنكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص ١٣٧

(١٠) د. عبد الجبار عبود الحلفي، د. نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، المركز العلمي، بغداد، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٠٨

## المراجع:

1-joseph sasoon, iraq's economy: past, present, and future in Iraq history and economics, middle east intional, university of Singapore, 2012 ,p17

٢- د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة التحديات التشريعية المحيطة بمسودة قانون النفط والغاز العراقي في ٢٩/آب/٢٠٠٧.

٣- أحمد جبر سالم السالم، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٧٣-٧٤.

٤- وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

- ٥-د. رحيم حسوني زيارة ومحمد حازم عباس، آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد ٩٧، المجلد ٢٣، ٢٠١٦، ص٣٢٥.
- ٦- <https://www.somooil.gov.iq>
- ٧-د. يحيى حمود حسن ابو علي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ١٨٤-١٨٥.
- ٨- جمهورية العراق، وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.
- ٩-د. عبد الحسين محمد العنبيكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص١٣٧
- ١٠- د. عبد الجبار عبود الحلفي، د. نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، المركز العلمي، بغداد، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ط٢٠١٣، ص١٠٨